

## المواطنة وحق المرأة في المشاركة السياسية -الجزائر أنودجا-

أ. أمال غنو، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان

### الملخص:

يشكل موضوع التساوي في المراكز القانونية أو كما يعرف عند السياسيين بمفهوم التمكين السياسي للمرأة محور اهتمام المعنيين والعاملين في مجال التنمية وحقوق الإنسان. فالنساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع يقين على مدى سنوات طوال " النصف مهمش والنصف تابع" بدل أن يكن النصف مشارك والنصف فاعل في إنماء المجتمع واختيار نوعية الحياة التي يطمح إليها. ومع ازدياد الوعي لسلبيات هذا الوضع على عملية التنمية بمختلف أوجهها أدرجت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كما المنظمات الإقليمية هدف إحقاق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة على لائحة الأهداف الإنمائية للألفية.

في حين تشهد الساحة الأكاديمية جدلا حول تحديد مفهوم التمكين والتي تتفق الأغلبية على أنه ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على حياتها اليومية وعلى مجتمعها ككل.

### Summary:

*Is the subject of equal legal centers or as it is known to the political concept of political empowerment of women the focus of the stakeholders and staff in the field of development and human rights. Women, who constitute half of society remained over many years "marginalized half and half continued," rather than not half and half active participant in the development of society and choose the quality of life that aspires to it. With the increasing awareness of the negative aspects of this situation on the development process in various aspects of the United Nations and its specialized agencies, regional organizations have been included as the realization of the goal of equality between women and men and the empowerment of women on the list of the MDGs.*

*While experiencing academic arena debate about defining the concept of empowerment and that the majority agree that ensure the active participation of women in political, economic and social decisions that reflected on their daily lives and on society as a whole in the making.*

## مقدمة:

الإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية مثلما هو هدف التنمية، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله. وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دورا لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرا فعالا ومهما وقوة من قوى الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضا موضوعا للتغيير ومحدثا له.

وإذا كنا بصدد الحديث عن العالم العربي والجزائر جزء من هذا العالم، فإن وضع الرجل والمرأة في هذه المنطقة يثير الكثير من النقاشات، لا سيما من حيث تمكنها من المشاركة في تدبير شؤونها وشؤون المجتمع، ومن ذلك ممارسة دورها في تنمية المنطقة على جميع الأصعدة، حيث برزت مع مرور الوقت أدوارا جديدة للمرأة كانت إلى وقت قريب تقع في حقل الأدوار التقليدية للرجل العربي المعروف عنه السيطرة الكلية على توجيه أمور الأسرة والمجتمع.

يرتبط الاهتمام بقضية مشاركة المرأة بالحياة السياسية بالجهود التي أخذت تبذلها الشعوب من اجل التغيير والتقدم الاجتماعي، لقد لعبت المرأة دورا هاما في جميع حركات الشعوب في التاريخ الحديث، حتى أصبح معروفا انه لا يمكن حدوث تحولات اجتماعية كبيرة في أي مجتمع بدون دور فعال للمرأة وللحركة النسائية المنظمة، وبسبب إدراك الارتباط الوثيق بين قضية تحرر المرأة وبين قضية تحرر المجتمع بشكل عام، وبسبب إدراك خصوصية وأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، خاصة بعد تنامي الوعي العالمي بقضية الديمقراطية.

وعندما نتكلم اليوم عن الديمقراطية لا بد أن نسلم أن أحد مرتكزاتها هو المساواة وإعطاء الفرصة للجميع بدون تمييز بين الجنسين.

لهذا نجد أن المواطنة والديمقراطية مترادفتان من الناحية التاريخية والعملية، فإذا كانت فكرة المواطنة هي أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، فإن هذه الأخيرة بدورها عملت على زيادة تفعيل عملية المؤسسة المجتمعية، وتكريس أبعاد المواطنة. على هذا الأساس تحول المواطن ( سواء امرأة أو رجل) من مجرد فرد خاضع للنظام السياسي إلى صانع له، حرر حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتحول الفرد من مجرد إنسان طبيعي إلى مواطن حقيقي مشارك في تنمية وطنه.

## المحور الأول

### تحديد مفاهيم الدراسة

ويتطلب تقديم أولاً تحديد كل مفهوم من المفاهيم الواجب دراستها حتى يتضح الفهم ويسهل الاسترسال في الحديث.

#### 1- مفهوم المواطنة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية بسبب تحديات جديدة وآفاق جديدة رغم أن هذا المفهوم في حد ذاته ما زال لا يلبي كل حاجيات الدراسة النظرية بشكل كاف في انتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية له.

إن أصول المواطنة صعبة التعقب فمعناها خاص للغاية وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيثيمولوجية، يرجع أصل استعمالها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية فقد استعملت الألفاظ ( CIVIS ) المواطن ( civitas ) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني<sup>1</sup>.

تلتقي جل التعاريف اللغوية المقدمة لمفهوم المواطنة في الارتباط بمفهوم الوطن أي "موطن الإنسان ومحلّه"، وتفيد أغلبها مكان الولادة والإقامة. تجلّى المفهوم عموماً بصيغة "وطن" و"واطن" بمعنى المصاحبة والإحياء وتقاسم العيش.

أما اصطلاحاً: فيدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقيات توجه وتقولب قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المترامنة معها المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام. يكون هذا التفاعل محلي أي في دولة واحدة، ويرتبط بأسبقية الانتماء القانوني. يشير هذا التعريف وغيره من التعريفات الاصطلاحية هذا المفهوم إلى المشاركة أو العضوية في المجتمع، وتظهر من خلال نظام حقوق واجبات ومؤسسات وتنقسم هذه الحقوق إلى حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى "المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما ي صاحبها من مسؤوليات". وتختتم دائرة المعارف البريطانية

<sup>1</sup>Darren J O'Byrne. , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , London : FRANK CASS & CO. LTD , 2003,p 5-9.

مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة<sup>1</sup>.

كما تذكر "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة بأنها: عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم<sup>2</sup>.

في مقالة لمارشال T.H MARSHEL عام 1949 بعنوان "citizenship and social class" قسم المواطنة إلى ثلاث أقسام مدنية، سياسية واجتماعية، تتضمن المواطنة المدنية مجموع الحريات الفردية، حرية التعبير والتفكير والمعتقد والحق في إبرام المعاهدات والملكية، أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في أعمال السلطة كعضو في الهيئة الناخبة، وتتضمن المواطنة الاجتماعية، حسب مارشال " الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي والأمن، إلى الحق في المشاركة على نحو كامل في التراث الاجتماعي والحياة وفق معايير سائدة في المجتمع<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار ترى جونسون أن المواطنة تتكون من أربع عناصر تساهم في ترتيب الفضاء التمثيلي للمواطن وإعطائها مضمون للمؤسسات والممارسات التي تدعم بقائها:

1- المواطنة ترسي المسؤولية المشتركة، وهذا يعني أن افتراضات وممارسات المواطنة تضع حدود الدولة والسوق والمجتمع والأسرة والمسؤولية الفردية، أي إنها تبين حدود أو نطاق الممارسة الفعلية للحقوق وكذا حدود الحريات التي ترتبط بالضرورة بحريات الآخرين.

2- ترسي المواطنة حدود الاندماج أو الإقصاء في المجتمع السياسي وفق إطار التمكين السياسي.

3- تشكل نظام ممارسات، بما في ذلك قواعد مجردة وطرق وآليات وصول المواطنة للنظام بما في ذلك شرعية وقانونية طرق صياغة المطالب" من خلال تعبئة مشروعة لصياغة المطالب".

<sup>1</sup> علي خليفة الكوراي، "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية"، في بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup> يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغيير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 27.

4-تساهم في تعريف الأمة، فبناء أي أمة يعبر عن، ويوجه شرعية العلاقات الاجتماعية وفق إرث تاريخي وتوافقات مجتمعية متماشية معها<sup>1</sup>.

وتعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط بين المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم. إنها بمعنى آخر تشير لنا إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي، إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها.

وجاء أيضا في تعريف المواطن أنه: "فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة" ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية(1789) على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد "رعايا" لا حقوق لهم عند مسؤوليهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تتشكل فيه السلطة من الأسفل إلى الأعلى، بحيث لا تتفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابل للإبطال حالما فقد المواطنون الثقة في حاكميهم، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضويا بالديمقراطية.

عموما يمكن القول أن مفهوم المواطنة يستخدم في معناه الضيق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة، ومعناه الواسع في المشاركة في المجال الاجتماعي، وفي معناه القانوني عن وضع قانوني للحقوق والواجبات، وفي معناه الموضوعي عن حدود التأثير الفعلي الذي يملكه أو يمكن أن يتحكم فيه المواطن اتجاه السياسات العامة.

يمكن القول أن المواطنة تفاعل متعدد الأطراف بين عنصرين بشري بين حاكم و محكومين، في إطار آليات قانونية كالانتخاب مثلا، ومن خلال مؤسسات سواء كانت مرتبطة بالجهاز القضائي أو المجالس المنتخبة محليا ومركزيا، إضافة إلى جهاز تنفيذي وخدمي. مقرونة بثقافة سياسية تعترف بأهمية المشاركة في تسيير الشأن العام من جهة ودورها في تعزيز التمكين من الحقوق ضمن إطار عام من الشعور بالانتماء. وتطرح بذلك السياق المنطقي للجوهر الديمقراطي الذي يسمح من خلال مظاهره إلى الاشتراك الفعلي للمواطن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>Melissa A Hackell ,Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis.A thèses of the degré of doctor, Istitute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, 2007, p63.

<sup>2</sup> يوسف زدام، مرجع سبق ذكره، ص 30.

## 2- مفهوم التمكين:

لغة: يعني التقوية والتعزيز.

أما إجرائيا فقد تعددت تعريفات المفهوم وفق الطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعملها<sup>1</sup>.

ولجأ أيضا كتاب آخرون إلى تعريف مصطلح التمكين بالرجوع إلى تركيب الكلمة أي بالتركيز على مكون القوة بداخل مصطلح التمكين حيث يتم تعريف القوة على أنها القدرة على فعل مهمة ما<sup>2</sup>.

أما في ما يخص دراستنا فنوضح مشاركة المرأة في الحياة السياسية بدءا بأهم التعاريف التي راعت الجوانب السياسية فقد ركزت على ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في وضع السياسات العامة للدولة.

كما جاء في دراسة أعدها مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية بعنوان " التمكين السياسي للمرأة المصرية.. هل الحصة هي الحل؟ على أن التمكين السياسي هو " عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية<sup>3</sup>.

وقد انتشر مفهوم التمكين أكثر في عقد التسعينات بقوة إثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995، وتطورت ارتباطاته واتسعت دائرته في مرحلة التسعينيات حيث ارتبط بمفاهيم جديدة مثل: حقوق الإنسان واللامساواة والمصلحة وتأكيد الذات، وكانت قضية المرأة وتمكينها في جميع المجالات ومن بينها المجال السياسي من أكبر القضايا التي ركزت عليها هذه المؤتمرات في إطار ثقافة الجندر ( النوع الاجتماعي).

<sup>1</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 98.

<sup>2</sup> أماني مسعود، "التمكين"، مجلة مفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 22، السنة الثانية أكتوبر، 2006، ص-ص 7-8.

<sup>3</sup> زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 43.

من الاستراتيجيات وخطط العمل التي تتغير من مجال إلى آخر مما تسبب في تعدد نماذج تطبيق التمكين في كثير من حقول المعرفة نورد بعضا منها:

### 1-2: إستراتيجية التمكين الاجتماعي:

من خلال هذه الإستراتيجية، يكتسب الفرد القوة الاجتماعية التي تتيح لها لمعلومات والمهارات والمشاركة في المنظمات الاجتماعية، والقوة السياسية التي تقاس عموما على أساس جمع يوليسفردي، وأخيرا القوة النفسية التي تمنح الفرد الشعور بالرضا والثقة بالنفس، ومن خلال امتلاك الفرد لهذه المداخل، يكون قد اقترب من الخروج من دائرة التهميش أو الإضعاف.

### 2-2: إستراتيجية التمكين الإداري:

ويتضمن هذا المفهوم في المجال الإداري الكثير من الخيارات التي تتمتع بها الفئات المهمشة والفرص المتاحة لها، فهو يشير على مستوى المنظمة أو الجماعة إلى إكسابها تحكم أو سيطرة على الأمور، وفي شقها المادي يشير إلى عملية إعطاء العاملين سلطة اتخاذ القرار بشأن أداء أعمالهما اليومية بشكل مبتكر وفعال، أما في الشق المعنوي فيعني الثقة في قرارات العاملين واحترام قراراتهم وتقدير دورهم حتى يتولد لديهما لحسب الملكية تجاه المنظمة التي يعملون فيها<sup>1</sup>.

### 3- مفهوم النوع الاجتماعي:

إن مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر قد أثار زوبعة في الوسط اللغوي بين مختلف الكتاب باللغة العربية المهتمين بقضايا المرأة عندما أراد هؤلاء ترجمة ونقل كلمة **Gender** من اللغة الأصلية وهي الانجليزية والتي تنحدر من أصل لاتيني **Genus** إلى اللغة العربية<sup>2</sup>، فهناك منقلها كما هي وأعاد كتابتها بالأحرف العربية ( جندر) وهناك من أضاف للمصطلح حرف التاء فأصبحت ( جندرة)، وهناك من اجتهد وترجمها إلى " الجنوسة"، بينما استقر أغلبهم على مصطلح " النوع الاجتماعي" قياسا على النوع البيولوجي ( الجنس) الذي يشير إلى الجنس البشري أو الحيواني أو النباتي، بينما النوع الاجتماعي هو التعبير الذي يشير إلى كل من الرجل والمرأة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سابق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص-ص 44-45.

<sup>3</sup> مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 181.

يعرف النوع الاجتماعي على أنه " عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع وتحدد هذه العلاقة و تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار التنظيمية والإنتاجية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل<sup>1</sup>.

كما يعرفه البنك الدولي على أنه السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها. وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة، وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والإناث والنوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة، هو فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع والاقتصاد<sup>2</sup>.

#### 4-تعريف نظام الكوتا:

يمثل نظام الكوتا شكلا من أشكال التدخل الايجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال<sup>3</sup>، وتزامنت ولادته مع تحول وتغير محسوس في مفهوم المساواة.. بحيث تم الانتقال من المساواة كمبدأ إلى المساواة كهدف، وهي تعني تخصيص عدد محدد من المقاعد داخل الهيئة النيابية لفئة محددة على أساس إقليمي أو لغوي أو ديني أو عرقي أو على أساس الجنس كما في الكوتا النسائية من أجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة من التعبير عن مصالحها وآرائها داخل المجالس المنتخبة، وعلى أساس أن المرأة تمثل 50 % من المجتمع في معظم بلدان العالم فكان لابد من ضمان تحقيق التمثيل المناسب لنسبتها في المجتمع وتعتبر نسبة 30% إلى 40 % من النساء هي مطمح مشروعات الكوتا المختلفة.

بشكل مبسط الكوتا تعني تخصص نسبة مئوية معينة للنساء في البرلمان أو الأحزاب، أو إلزام الأحزاب بضم نسبة معينة من النساء إلى قوائم مرشحيها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>المياء الشافعي، " النوع الاجتماعي و التنمية "، ورقة مقدمة في الندوة الثالثة و الرابعة للجنة المرأة والطفولة حول المرأة المغربية و التنمية والمرأة المغربية و الإعلام ، تونس 15 فيفري 2007 ، ص 102.

<sup>2</sup> مصطفى كامل نابلي وآخرون، " النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – المرأة في المجال العام-"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2005، ص 23.

<sup>3</sup> سنتينا لارسرود و ريتا تافرون، النظم الانتخابية ونظام الكوتا : الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، تر: عماد يوسف، د.ب.ن: مركز تصميم من أجل المساواة، 2007، ص 09.

<sup>4</sup> منير الماوي وآخرون، النساء والديمقراطية، مجلة أوراق ديمقراطية ، العراق، العدد الخامس، سبتمبر 2005، ص 07.

#### 4-1: أنواع الكوتا:

- أ- الكوتا الاختيارية (الإرادية): وهي تلك التي تقدمها عادة الأحزاب السياسية المختلفة وتكون نابعة من إيمان هذا الحزب بنظام الكوتا و لا تكون مبادرة هذا الحزب مرتبطة بأنظمة أو تشريعات محددة.
- ب- الكوتا التشريعية: تقدم من خلال التشريع الذي يخصص للمرأة عددا محددا من المقاعد في الكيانات السياسية وتطالب كل الأحزاب السياسية بان تحوي تصويتها للاقتراع في الانتخابات على عدد محدد من السيدات، وأيضا التمثيل النسبي، وذلك على المستوى الحكومي المحلي<sup>1</sup>.
- وهي تعني كذلك أن يفرض القانون هذا النوع من الحصة على الأحزاب بالنسبة للحد الأدنى من المرشحين المنتمين لفئة معينة (فئة النساء) والتي يجب أن تشملها قوائم المرشحين الحزبية.
- ج- الكوتا الدستورية: وهي قائمة على الدستور، وهو القانون الأعلى في الدولة ولا يمكن تغييره بأية قوانين وهذه الكوتا إلزامية لكل الأحزاب والحكومة<sup>2</sup>.

### المحور الثاني

#### المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

تمر المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل مختلفة حيث تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي، ثم تتطور إلى الانخراط السياسي، ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي، ثم تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي، وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية ، والذي يتم بأحد وجهين:

-الوجه الأول: الترشيح في الانتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي.

-الوجه الثاني: الناخبة: وهنا تقرر السيدة أن يكون لها صوت في تحديد من يمثلها، حتى يدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها واهتماماتها، كل هذه المراحل وكذلك المشاركة كناخبة أو مرشحة ما هي إلا تعبيرات مختلفة عن المواطنة التي تتطلب أولا وقبل كل شيء تطوير الاعتقادات وتدعيم الثقافة السياسية حيث تقوم

<sup>1</sup>المعهد الدولي للأمم المتحدة للبحوث والتدريب في مجال النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تقرير حول النوع الاجتماعي والسياسة في تونس، 2009، ص05.

<sup>2</sup>تعيمة سمينية، دور المرأة المغربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم ( نماذج: الجزائر،تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011، ص 19.

المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات والنساء والرجال والاعتراف لهم على قدم المساواة بالحقوق والحريات الأساسية<sup>1</sup>.

ومن خلال ما تقدم سوف تقوم الدراسة على الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية عبر مختلف المناصب التي تقلدتها.

#### - المرأة الجزائرية في الحكومة:

لم تكن النساء حاضرات في الحكومات الجزائرية التسعة الأولى، وعينت أول امرأة في منصب وزاري سنة 1984، لم يكن تطور حضور النساء في الحكومات تطورا منتظما حيث أنه بين سنتي 1987 و2002 تولت امرأة وأحيانا إمرأتين مناصب وزارية، وقد استجوب الأمر الانتظار حتى تشكلت الحكومة السادسة والعشرين في جوان من سنة 2002 لنشهد تعيين 5 نساء في الحكومة واحدة كوزيرة و 4 كوزيرات منتدبات إلا أن هذا الرقم تراجع ففي حكومة 2007 كان عدد النساء العضوات في الحكومة<sup>2</sup>، ثلاثة نساء هن: سعاد بن جاب الله وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلفة بالبحث العلمي، ونوارة سعدية جعفر وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مكلفة بالعائلة وقضايا المرأة وخليدة تومي وزيرة للثقافة أي بنسبة 3.7 % وهو تمثيل ضعيف<sup>3</sup>.

-المرأة الجزائرية في البرلمان : يتكون البرلمان الجزائري من هيئتين هما :

#### -مجلس الأمة :

و بلغت مشاركة المرأة في هذه الغرفة بموجب انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة لسنة 1997 بفوزهن بـ 3 مقاعد من بين 98 مقعدا، مما يشكل نسبة مقدرة بـ 3.25 % ، في نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على 5 مقاعد من 48 مقعدا بنسبة مشاركة تقدر بـ 10.11 % . أما في انتخابات تحديد نصف الأعضاء المجري بتاريخ 28 ديسمبر 2000 فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين 48 مقعدا أما من خلال التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة فقد تم تعيين 3 نساء من بين 24 مقعدا بنسبة مشاركة مقدرة بـ 12.25 % .

<sup>1</sup> ايمان ببيرس، المشاركة السياسية للمرأة العربية، القاهرة: منشورات جمعية النهوض بالمرأة، د.ت.ن، ص 05.  
<sup>2</sup> بثينة قريبع ، استقرار الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس ، تونس: منشورات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2009 ، ص 17.  
<sup>3</sup> نعيمة سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 88.